

دور منظمة الأنتوساي في مواجهة التحديات التي تواجهها أجهزة الرقابة المالية العليا في ظل العولمة

بشرى محمد اسماعيل الصديق*

Resume:

With the spread of Globalization phenomenon, the financial audit faces so many challenges that's why this study tried to show some of those challenges facing the Financial Audit and Accounting under Globalisation, and so the role of International Organization of supreme Audit Institution (INTOSI) to develop the financial Audit level, either in which belongs to the training of human working hand, or the developing of the methods used in the Auditing work.

ملخص:

مع بروز وانتشار ظاهرة العولمة تواجه وظيفة الرقابة المالية العديد من التحديات، لذا تحاول هذه الدراسة إبراز أهم التحديات التي تواجه الرقابة المالية والمحاسبة في ظل العولمة. وكذا إبراز الدور الذي تقوم به المنظمة الدولية للرقابة المالية العليا - الانتوساي - في النهوض بمستوى مهنة الرقابة المالية، سواء فيما يتعلق بجوانب التدريب والتأهيل للكوادر البشرية أو في جوانب التطوير والتحديث للمناهج المستخدمة في العمل الرقابي.

* باحثة يمنية.

مقدمة:

ظلت الأجهزة الرقابية المالية العليا ولفترة طويلة تستخدم وسائل رقابية تقليدية تختلف من دولة لأخرى، بل وكان دورها تارة يتوسع وتارة يضيق، وذلك بحسب نظام الدولة وسياساتها. إلا أنه في بداية القرن العشرين اتسع دور الدولة وأنشطتها الاقتصادية، وزاد رأسمالها الوطني، فظهرت الحاجة أكثر مما سبق إلى رقابة متخصصة. ولذلك تم إنشاء أجهزة رقابية مالية عليا في العديد من الدول لتقوم بهذا الدور وأصبحت هذه الأجهزة تحتل أهمية كبرى في الحفاظ على المال العام، بل وزاد من أهمية تلك الأجهزة انضمامها إلى منظمة مستقلة (منظمة الانتوساي) والتي تدعم الأجهزة الأعضاء بالأدلة والمعايير والإرشادات الدولية الهادفة إلى جودة ممارسة العمل الرقابي في الدول الأعضاء.

إلا أنه في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي ظهرت المؤلفات والكتب التي تبين "فشل الدولة في التدخل في الاقتصاد وفي إدارة المؤسسات العامة"¹. كما ظهر وبشكل كبير شيوع مصطلح العولمة والذي تميز بالتطور التكنولوجي الهائل واتساع السوق الحر، وتوسيع نطاق الإستثمار الأجنبي. كل ذلك أدى بدوره للدعوة إلى ضرورة إيجاد دور للدولة في تحقيق التنمية، وفي المقابل ترك مجالات الأنشطة الصناعية والتجارية للقطاع الخاص، مما سيطلب مهارات جديدة تلبي احتياجات السوق ومنها المهارات المحاسبية والرقابية. لذا فمن الطبيعي أن ذلك

1 أنظر الهام محمد عبد الملك المتوكل، الرقابة الإدارية في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2001، ص 411 .

سيؤدي إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق الأجهزة الرقابية المالية العليا في مواجهة إعصار العولمة. وبما أن منظمة الانتوساي تعد احد أهم المهتمين بمواجهة مثل تلك التحديات فقد حظيت تلك المتغيرات (العولمة) باهتمام بالغ وتشكلت الكثير من اللجان والمجموعات لدراسة الأوضاع وإيجاد الحلول المناسبة، وبذلك تم إصدار العديد من الأدلة والمعايير التي من شأنها تسهيل وتوحيد ممارسة الرقابة وفقا للمتغيرات الدولية.

لذا فقد تم التطرق في هذا المقال إلى إبراز دور المنظمة الدولية للرقابة المالية العليا (الانتوساي) في مواجهة العولمة، من خلال دراسة ثلاث نقاط أساسية تتمثل الأولى في التعريف بمفهوم الرقابة المالية والعولمة، فيما تتناول الثانية عرض لأهم المشاكل التي تواجه الرقابة المالية العليا في ظل العولمة، أما النقطة الثالثة فتتمثل في التعريف بالمنظمة الدولية للرقابة المالية العليا (الانتوساي) وأنشطتها في مواجهة العولمة.

أولا : التعريف بمفهوم الرقابة المالية والعولمة

1) مفهوم الرقابة المالية:

كثيرا ما يتم استخدام الرقابة للكشف عن موضوعات مختلفة، في حين أن كلمة الرقابة في اللغة معناها "المحافظة والانتظار، فالرقيب يعني الحافظ والمنظر"¹ كما أن كلمة "Audit" المشتقة من الكلمة اللاتينية Audire تعني (يستمع) لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق وهذا ما تؤكد كافة المعاجم العربية والإنجليزية إذ تعطي كلمة المدقق Audit معنى الاستماع إضافة

إلى معنى فحص واختبار الحسابات والسجلات¹، أما الرقابة اصطلاحاً فقد عرفت لها لجنة ممارسة التدقيق الدولية التابعة لاتحاد المحاسبين الدولية في بيانها الصادر 1991م بأنها "الفحص المستقل للبيانات المالية أو المعلومات المالية ذات الصلة لمنشأة ما، سواء أكانت هادفة أم غير هادفة للربح، وبغض النظر عن حجمها أو شكلها القانوني، عندما ينفذ هذا الفحص لغرض تقديم رأي عنها"². في حين عرفت جمعية المحاسبين الأمريكية الرقابة بأنها "عملية منظمة للحصول بطريقة موضوعية على الإثباتات المتعلقة بالتوكيدات عن النشاطات والأحداث الاقتصادية وتقويمها للتأكد من درجة التواصل بين هذه التوكيدات والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى المستخدمين ذوي العلاقة"³، ومن خلال هذا التعريف يتضح أن للرقابة عدة خصائص أبرزها⁴:

* عملية منظمة: تعني سلسلة منطقية مؤطرة ومنظمة من الخطوات أو الإجراءات، أو بمعنى آخر يقصد بالعملية المنظمة هنا أن التدقيق يستخدم المنهج الاستدلالي في الوصول إلى النتائج مما يؤكد علمية وعملية التدقيق كونها تسترشد بمعايير متعارف عليها.

1 عمر على كامل الدوري، معايير التدقيق الدولية ومدى انسجامها مع متطلبات البيئة العراقية، أطروحة دكتوراه، بغداد 2000 ص17.

2 Apc. Objective and Basic principles Governing and Audit , Oct.1991.para 1.

3 American Accounting Association, A Statement of Basic Auditing Concepts, 1973.p2.

4 خالد القيسي، منهجية الاثبات في الرقابة المالية والتدقيق، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2000، ص7.

- * عملية موضوعية: هدفها الحصول على الإثباتات (Evidences) وتقويمها، يعني اختبار أساس التوكيدات وتقويم النتائج بحكمة وبدون تحيز أو ضرر للفرد أو للمنشأة التي تعد هذه التوكيدات.
- * يهدف إلى التأكد من صحة المعلومات والبيانات المالية من حيث التوكيدات حول الأفعال والأحداث الاقتصادية، تمثل التمثيلات /المقدمات (Representations) المعدة من قبل الفرد أو المنشأة، وهي تشمل موضوع التدقيق وتتضمن التوكيدات المعلومات المتضمنة في البيانات المالية، وتخضع هذه التوكيدات لعملية الإثبات من قبل المدقق ويمثلها البعض بأنها أهداف التدقيق (Audit objectives) إلا أنها في الحقيقة ليست أهدافا وإنما هي الفرضيات محل الإثبات في التدقيق.
- * انه يتم وفق معايير ثابتة حيث تشير درجة التماثل أو الاتساق أو التطابق، إلى درجة القرب التي تكون التوكيدات مطابقة لها مع المعايير القائمة، وان تعبير التماثل /التطابق قد تكون كميا (Quantified) كمبلغ العجز في النقدية أو قد تكون نوعيا مثل عدالة أو منطقية البيانات المالية.
- * المعايير القائمة: تمثل المعايير أو الأسس التي يتم الحكم على التوكيدات أو التمثيلات على أساسها.
- * إيصال النتائج: يتم انجازه من خلال تقرير مكتوب يبين درجة التماثل /التطابق بين التوكيدات والمعايير القائمة، وان إيصال النتائج إما انه يعزز أو يضعف مصداقية التمثيلات المعدة من قبل طرف آخر.
- * المستخدمون المستفيدون: يمثلون الأشخاص والجهات التي تستخدم (تعول على) نتائج التدقيق، ففي بيئة الأعمال يتمثل المستفيدون حملة الأسهم والإدارة والدائنين والجهات الحكومية والجمهور وغيرهم.

(2) مفهوم العولمة:

يشير العديد من الكتاب والباحثين والمفكرين الى أن العولمة مفهوم متعدد الدلالات ومختلفة المعاني نتيجة لما تحمله من اتجاهات وأبعاد. ونظرا لعمومية استخدام المصطلح فمن الصعب إيجاد مفهوم خاص شائع الاستخدام والاستعمال، غير أن مفهوم العولمة من وجهة النظر الاقتصادية كما أوردها احد الكتاب "هي ظاهرة اقتصادية خاصة ذات محددات تكنولوجية ومالية صرفة، وذات روافد سياسية ومؤسسية مؤكدة"¹ إلا أن هذه الظاهرة ليست ظاهرة حديثة كما أثبتتها الأبحاث، والمؤلفات والتقارير الدولية.

ونظرا لارتباط الاقتصاد بالمال فإن العولمة المالية ليست هي الأخرى حديثة بل لقد أثبتت الدراسات والتقارير إلى أن "العولمة المالية قديمة قدم النظام الرأسمالي نفسه، وهذا واضح من خلال التدفقات المالية فيما بين دول العجز ودول الفائض والذي بنيت على أساسه ظاهرة العولمة المالية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد أشار خبراء صندوق النقد الدولي في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، مايو 1997، إلى أن تدفق رأس المال الخاص بين الدول فيما قبل الحرب العالمية الأولى قد تم بلا قيود، واعتبرت الفترة 1850_1914 هي فترة بلغت العولمة إلى حدها الأقصى بسبب ارتفاع درجات الحرية التي تمتعت بها انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، غير أن الكساد الكبير الذي حدث خلال الفترة من 1929

¹ يحي صالح محسن، عولمة اقتصاديات البلدان النامية والأقل نموا، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ص 45-50.

إلى 1933 في الولايات المتحدة الأمريكية انتقل بسرعة ملحوظة إلى معظم دول العالم، وبرزت معها العديد من المشاكل الاقتصادية والمالية كإفلاس وإدارة السيولة والتصفية، مما أدى إلى زيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وذلك بالعديد من الوسائل للحد من الآثار السلبية للكساد¹، لذا فالعولمة وشيوعها في الوقت الراهن ما هي إلا امتداد لتجارب سابقة، ليس هذا فحسب بل هناك مصالح عديدة لرؤوس الأموال الأجنبية الكبيرة وأهمها الحاجة إلى تشغيل رأس المال والاستفادة منه بأقصى حد، وقد وجدت تلك الأموال أن من مصالحها هو الانتشار والعمل بأقل تكلفة وأعلى ربح، ولن يتم ذلك إلا من خلال دخول رؤوس الأموال عابرات القارات إلى كافة أسواق العالم، خاصة أسواق الدول النامية، والتي تجد فيها مرتع خصب للعمل بأقصى إنتاجية وأقل تكلفة ومواد خام متوفرة، ونظرا لحاجة الدول النامية إلى رؤوس الأموال لإنعاش اقتصادها الراكد وحاجتها للقروض الخارجية للنهوض بالتنمية، فقد استغلت تلك الدول المانحة وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة المقرضة والمنظمات الدولية الداعمة، للضغط على الدول النامية بالقبول بمتطلبات العولمة والقيام بعملية الخصخصة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والسماح لرؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمار في أي بلد دون قيود، إلا أن ذلك سيتطلب من الدول النامية الكثير

¹ د. رمزي زكي، العولمة المالية- الاقتصاد السياسي ورأس المال المالي الدولي- رؤية من البلدان النامية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، المكتب الفني الحديث، ص 12 - 15.

من الجهد في سبيل التوفيق ما بين القبول بتلك الشروط وما سينتج عنه من تأثيرات في أسلوب ممارسة العمل خاصة في المجال المحاسبي والرقابي.

ثانيا: المشاكل التي تواجه الرقابة المالية في ظل العولمة:

يعتبر أن من ضمن أهم متطلبات العولمة هو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كما أن أي دولة يتم انضمامها إلى تلك المنظمة لابد أن تخضع لعدد من الشروط أهمها¹:

- * المعاملة الوطنية.
- * الدولة الأولى بالرعاية .
- * الشفافية والوضوح.
- * التخلي عن إجراءات الحماية الوطنية.

لذا فالدول الموقعة على الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATTS) ملزمة بإجراء تعديلات في تشريعاتها وقوانينها الوطنية في العديد من المجالات وأهمها الضرائب والرسوم الجمركية والمواصفات العينية لقطاع صناعة السلع والخدمات، بما يتفق مع القوانين والتشريعات الدولية ولعل ذلك سيفرض نفسه على المحاسبين وأجهزة الرقابة المالية العليا العمل على مواجهة تلك المتغيرات خاصة في مجال العمل الرقابي والمحاسبي بما يتوافق مع المتطلبات المالية والمحاسبية الدولية خاصة وأن هناك العديد من المشاكل التي ستواجه المحاسبين وممارسي الرقابة المالية والتي يمكن أن نلخصها في التالي²:

1 شايف الحسيني، حديث العولمة وآفاق تطور اليمن، الطبعة الأولى 2001، ص 35.

2 أمين السيد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، ص 49

- * مشاكل تحويل العملة ولاسيما تذبذب وتقلب أسعار بعض العملات في مواجهة عملات أخرى لدولة أخرى.
- * القوائم المالية الموحدة ولاسيما إذا كانت لأحد المنشآت معاملات دولية وتجارة عالمية في بلاد أخرى تطبق معايير مختلفة عن المعايير الموحدة.
- * مشاكل التضخم والتغيرات في القوة الشرائية لوحدات النقد.
- * اختلاف قوانين الضرائب من دولة لأخرى خاصة عند معاملة المنشآت الأجنبية، الأمر الذي قد يوجد حتما مشكلات محاسبية ذات علاقة متداخلة.
- * اختلاف وتباين طرق ووسائل المراجعة من دولة إلى أخرى وتباين المعايير المتعارف عليها.
- * مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية وأسس ومعايير إعدادها.
- * اختلاف نظم التكاليف والمحاسبة الإدارية ودرجة تقدمها وطبيعة البيانات ونوعية التقارير التي ترتبط بالمنشأة ومنتجاتها وجودة إتباعها والمعايير المرتبطة التي يتم تطبيقها.
- * اختلاف مفاهيم وأسس إعداد الاحتياجات والمخصصات المرتبطة بالمنشآت الدولية والشركات المتعددة الجنسية.
- * تباين أسس تقييم المنشأة والتي تعد محل جدل كبير ولا شك أنه كلما استقرت أسس تقييم أصول والتزامات المنشأة في الدول المختلفة كلما سهل ذلك من وجود معايير محاسبية دولية متعارف عليها.
- * اختلاف نظم المحاسبة المقارنة والتي تعتبر من أبرز المشكلات التي تواجه إعداد معايير محاسبية دولية متفق عليها لتطبيقها على منشآت في دول متعددة.

وبالتالي ففي ظل وجود تلك المشاكل يتطلب الأمر من الأجهزة الرقابية المالية العليا القيام بحصر كافة الاختلافات والتباينات في المعايير المحاسبية، ومعايير المراجعة المحلية والدولية، ومحاولة مواضعها وتوحيدها لإمكان الاعتماد عليها في إبداء الرأي حول القوائم المالية وأي متطلبات محاسبية ومالية دولية.

ثالثاً: التعريف بمنظمة الانتوساي وأنشطتها في مواجهة العولمة :

(1) منظمة الانتوساي

ظلت الأجهزة الرقابية المالية العليا تعاني من صعوبة تنفيذ رقابتها المالية، وذلك لتعدد وسائل وطرق ممارسة الرقابة من دولة إلى أخرى، تم عقد مؤتمر في كوبا عام 1953م بمبادرة من قبل رئيس الجهاز الكوبي الأسبق السيد Emilio Fernando Camus بمشاركة 31 جهازاً أعلى للرقابة المالية والمحاسبة، لتأسيس منظمة دولية للرقابة المالية الحكومية، وعلى اثر ذلك تم تأسيس منظمة الانتوساي (INTOSAI) International Organization of Supreme Audit Institution — "كمنظمة ذات سيادة ومستقلة وغير سياسية وغير حكومية ولها نظام أساسي ذاتي يتناسق ويتطابق مع أسس نظام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة"¹، وقد حصلت المنظمة على صفة منظمة غير حكومية، ضمن الأمم المتحدة عام 1967م ، وتعمل وفقاً للشعار اللاتيني — ان تبادل الخبرات يستفيد منها الجميع — Ommibus Prodest Experientia Mutua — لذا فمنذ أكثر من خمسين عاماً قدمت الانتوساي

¹ انظر في الانترنت، الجوجل، الافروساي، ايضاً (Emil : afrosai@ids.tg)

خلالها لأجهزة الرقابة المالية العليا (الأعضاء في المنظمة والذي بلغ عددهم حاليا 188 جهاز رقابي) إطارا وهياكل مؤسساتية لتبادل المعلومات والخبرات من أجل تحسين وتطوير الرقابة المالية العامة على المستوى الدولي، وكذلك تطوير الخبرات الفنية والعلمية للأجهزة العليا للرقابة في كل دولة من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ذلك فإن أهم ما تدعو إليه المنظمة هو ضرورة استقلالية الرقابة الحكومية على الساحة الدولية وهذا ما سيؤدي إلى تحسين الرقابة على نطاق واسع دون ضغوط وتدخلات الحكومة التي تنضوي في ظلها تلك الأجهزة، ولضرورة التساوي بين الأعضاء المنظمين إلى تلك المنظمة وحيادية عملها، وعدم التمييز بين أعضائها سواء كانوا من الدول المتقدمة أو الدول النامية فقد تم صياغة مبادئها في الآتي¹.

* التساوي في الحقوق لكل أعضائها مما يسمح لكل جهاز رقابي عضو بالوصول إلى وظيفة قيادية في الانتوساي.

* العناية بتلك الأجهزة الرقابية التي لم تحقق - مهما كان السبب - مستوى التنمية المرغوب.

* الاستقلالية، يحتاج كل جهاز رقابي إلى حماية استقلاليته عن حكومة دولته باعتبار تلك الاستقلالية تمثل أعلى مكسب في التنفيذ الفعلي لوظيفته الرقابية.

* التوجه غير السياسي: يجب أن لا تخضع أنشطة الانتوساي إلى أهداف سياسية يمكن أن تكون مفروضة من قبل أطراف أخرى.

¹ أنظر تقرير الانتوساي 1953 - 2003 (خمسون عاما) - صادر عن منظمة الانتوساي 2004م.

ونتيجة للزيادة المستمرة في عدد الأجهزة الرقابية الراغبة في الانضمام إلى هذه المنظمة، فقد تم تكوين مجموعات عمل إقليمية تابعة لها، بحيث تمكن كافة الدول من انضمام أجهزتها إلى هذه المنظمة، وفيما يلي بيان للمنظمات الإقليمية التابعة للانتوساي¹:

- المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية (منظمة افروساي AFROSAI)، تم تأسيسها عام 1976، وقد بلغ عدد أعضائها خمسون عضوا.

- المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (منظمة عربساي ARABOSAI)، تأسست عام 1976، وأعضائها كل الأجهزة الرقابية في البلدان العربية الأعضاء في الجامعة العربية.

- المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة (منظمة اسوساي ASOSAI)، تأسست عام 1979، بلغ عدد أعضائها ثمانية أعضاء.

- منظمة الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة (منظمة كاروساي CAROSAI)، يعود تأسيسها إلى عام 1988 وعدد أعضائها 21 عضو.

- منظمة أمريكا اللاتينية والكاريبي للأجهزة العليا للرقابة، يعود إنشائها إلى عام 1953، وفي عام 1965 تم إنشاء معهد أمريكا اللاتينية للعلوم الرقابية (ILACIF) إيلاسيف، ثم تم تغيير اسم المعهد ليصبح معهد أمريكا اللاتينية والكاريبي للعلوم الرقابية عام 1986 (منظمة أولاسفس).

¹ انظر في الانترنت، الجوجل، الانتوساي، ايضا الموقع
(WWW.INTOSAI/AR/PORTAL/ABOUT_US)

- منظمة جنوب الباسيفيك للأجهزة العليا للرقابة (منظمة سباساي SABASAI)، تأسست عام 1987، وعدد أعضائها 22 عضوا من منطقة الباسيفيك.

- المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة (منظمة اوروباساي EUROSAI)، وتعتبر اصغر منظمة إقليمية في عائلة المنظمات الإقليمية، وقد تأسست عام 1990.

ولم تكف تلك المنظمة من تكوين منظمات إقليمية تابعة لها فقط بل سعت إلى إنشاء مبادرة الانتوساي للتنمية (IDI DEVELOPMENT INTOSAI) كمرکز لتجميع وتوزيع المعلومات وتطوير المواد وتدريب المدربين ومديري التدريب وذلك على الصعيد الدولي والأقاليم الفرعية، بالإضافة إلى تشكيل عدد من اللجان ومجموعات عمل في المجالات الرقابية منها¹:

- لجنة الانتوساي للدين العام،
- اللجنة الدائمة للانتوساي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات،
- مجموعة عمل الانتوساي للرقابة المالية البيئية،
- مجموعة عمل الانتوساي للرقابة على الخصخصة،
- لجنة المعايير المحاسبية، ولجنة المعايير الرقابية،
- مجموعة عمل الانتوساي حول تقييم البرامج.

¹ انظر في الانترنت، الجوجل، الافروساي، ايضا (Email : afrosai@ids.tg) مرجع سابق.

كما قامت تلك اللجان والمجموعات بإنجاز مهامها وإصدار المعايير والأدلة التي تتناسب مع ممارسة العمل الرقابي في ظل المتغيرات الحديثة ومتطلبات السوق الدولية، وتلك الأدلة والمعايير لا تعتبر ملزمة للأعضاء في تطبيقها بل الاستفادة منها ومواءمتها مع البيئة المناسبة لكل عضو في المنظمة.

2- أنشطة منظمة الأنطوساي في مواجهة العولمة:

انطلاقاً من هدف منظمة الأنطوساي الساعي إلى التطوير والتحديث في العمل المهني الرقابي، ولمواجهة التطورات السريعة والمتلاحقة في العالم خاصة بعد شيوع ظاهرة العولمة وتداعياتها فقد قامت منظمة الأنطوساي بتنفيذ العديد من المهام التدريبية والتطويرية في المجال الرقابي نوجزها في التالي¹:

- 1- إعداد معجم بمصطلحات وعبارات مختارة في مجال الرقابة الحكومية.
- 2- وضع المعايير الرقابية التي تم تطبيقها في صيغة معدلة للعمل الرقابي الذي تقوم به الأجهزة الرقابية في الاتحاد الأوروبي.
- 3- إعداد توجيهات إرشادية حول معايير المراقبة الداخلية.
- 4- وضع المعايير المحاسبية.
- 5- إعداد إرشادات حول إعداد تقارير الدين العام.
- 6- وضع قواعد آداب المهنة للأنطوساي.
- 7- توجيهات حول أفضل الممارسات في رقابة الخصخصة.

¹ أنظر تقرير الأنطوساي - خمسون عاماً (1953-2003)، مرجع سابق.

8- توجيهات حول أفضل الممارسات في الرقابة المالية والامتيازات العامة / الخاصة.

9- إعداد توجيهات حول أفضل الممارسات في رقابة التنظيم الاقتصادي.

10- إعداد توجيهات حول تنفيذ العمليات الرقابية للأنشطة ذات التوجه البيئي.

11- وضع معايير للمراقبة الداخلية - توفير منتدى حول المساءلة في الحكومة.

وبالإضافة الى تلك المنجزات فقد قامت الانتوساي بمعالجة أهم القضايا في مؤتمراتها والتي تلقى اهتماما فعالا من قبل جميع الأعضاء المنتسبين إليها والتي تعد من أهم التحديات الراهنة وهي:

• تجربة ودور الأجهزة الرقابية المالية العليا في منع الغش والفساد والكشف عنه.

• تحسين الحاكمية من خلال عمل الأجهزة الرقابية المالية العليا.

• دور الأجهزة الرقابية في تخطيط وتنفيذ ورقابة الإصلاحات الحكومية والإدارية.

• رقابة المؤسسات الدولية من قبل الأجهزة الرقابية.

وبالتالي فإن منظمة الانتوساي تعتبر من المنظمات النشطة في العمل الرقابي والمواكبة لكافة المتغيرات والتطورات، سواء من حيث ممارسة المهنة وتدريب الكفاءات على ممارستها او من حيث تطوير المنهجيات والأدلة والمعايير التي تتواءم مع بيئة العمل في ظل العولمة.

الخلاصة :

بالرغم من التوسع الكبير لأنشطة المنظمة الدولية للرقابة المالية العليا الانتوساي (INTOSAI) وسعيها لمواكبة العولمة عن طريق رفع كفاءة الكادر البشري العامل في هذا المجال وتطوير وتحديث أساليب ومناهج العمل الرقابي الا اننا نود ان نشير في هذا الصدد، إلى أن الأمر يستوجب بحث أسباب ممارسة أو عدم ممارسة الأجهزة الرقابية الأعضاء في المنظمة للإرشادات والتوجيهات الخاصة بأساليب ومناهج العمل الرقابي الصادرة عن المنظمة وكذا معرفة مدى ملائمة تطبيق تلك الإرشادات والتوجيهات الصادرة عن المنظمة لظروف بيئة الرقابة في الدول الاعضاء سواء كانت تلك الدول متقدمة او نامية، خاصة وانها مناهج وأساليب موائمة ومواكبة للتطورات الحديثة على الساحة الدولية.

المراجع:

- (1) الهام محمد عبد الملك المتوكل، الرقابة الإدارية في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2001م .
- (2) مختار الصحاح، 1996م،
- (3) عمر على كامل الدوري، معايير التدقيق الدولية ومدى انسجامها مع متطلبات البيئة العراقية، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية — بغداد 2000م.
- 4) Apc. Objective and Basic principles Governing and Audit, oct, 1999.
- 5) American Accounting Association, A statement of Basic Auditing Concepts, 1973.

- (5) يحيى صالح محسن، عولمة اقتصاديات البلدان النامية والأقل نمواً، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء 2002م.
- (6) رمزي زكي، العولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي، رؤية من البلاد النامية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، لمكتب الفني الحديث.
- (7) أمين السيد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- (8) شايف الحسيني، حديث العولمة وفاق تطور اليمن، الطبعة الأولى، 2001م.
- (9) تقرير الانتوساي 1953-2003 خمسون عاماً، صادر عن منظمة الانتوساي 2004م.
- (10) خالد القيسي، منهجية الإثبات في الرقابة المالية والتدقيق، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، بغداد 2002م.
- (11) الانترنت، موقع جوجل، افروساي، ايضا afrosai@ids.tg Emil :
- (12) الانترنت، موقع جوجل، الانتوساي، أيضا الموقع WWW.INTOSAI.AR/PORTAL/ABOUT_US